

**زحمة مبادرات والميدان هو الميزان**

■ د. سليم حربا

يزدحم الفضاء السياسي بالمبادرات، المبادرة الإيرانية والمبادرة الروسية ومبادرة كوفي أنان والأخضر الإبراهيمي سابقاً ودي ميستورا لاحقاً ولقائات موسكو والقاهرة والرياض وجنيف وغيرها... طبعاً مع التباين الواضح بين مبادرة وأخرى، لتبقى المبادرة السورية التي أطلقها الرئيس بشار الأسد في مطلع عام 2013 أشمل وأنصف وأكثر واقعية ومنهجية من كل ما سبقها وما أتى بعدها من مبادرات.

وترفع بورصة التصريحات والتسريبات الغربية والإقليمية بين التمتني والتنني لفصيل إرهابي هنا أو تنظيم إرهابي هناك، لكي لا يخرج داعمو الإرهاب من مولد دعم الإرهاب بلا محص، لهذا يسدع السوري يدغم الفاتورة دماً وموتاً على أيدي إرهاب منهجه القتل، وبين مخالب تجار الموت والبشر ممن يدعمون هذا الإرهاب، والجميع يتحرك بعجم البصر والبعيرة ويدفن رأسه في الرمال المتحركة عن الأسباب التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه من إرهاب قتل يمارس ضد شعبنا، ودول وانظمة ما زال رسالتها الأول دعم الإرهاب والاستثمار فيه، وما زال لسان العالم مشلولاً وعاجزاً عن النطق بالحكم لمحاسبة وعاقبة هذه الأنظمة التي أجمرت بحق التاريخ والحضارة والإنسانية، تلك الأنظمة وإرهابها التي امتهنت تجارة الدم السوري على الارض وفي البحار التي تتبلغ أبنائنا السوريين من بلد (أي سورية) استقبل أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ عربي من فلسطين والعراق ولبنان والسودان، ودرس فيه مجاناً أكثر من مليون طالب عربي في عشر سنوات ما قبل الأزمة، وعاشوا معنا وبيننا كالأسرة الواحدة، وكنا من أكثر الدول أمناً وأماناً وما أقل الدول حاجة حتى وصلنا إلى صفر مديونية، ولم نتاجر يوماً بدم، في بلد كان يستقبل سنوياً أكثر من مليون سائح يأتي ليتعرف ويتلمس خريطة الطريق إلى حضارة الكون، من إيبلا وأوغاريت وتدمر...

ليس حربياً بهذا العالم أن يسأل من الذي قتل شعبنا وحضارتنا وحضارة العالم؟ ومن الذي هجر شعبنا في أربع رياح الأرض؟ وإذا سأل العالم نفسه وأجاب فأين صوته وفعله وأخلاقه وقيمه التي ترى هذا الإرهاب وادعاه ويصمت هذا العالم كالشيطان الأخرس، بل البعض يشد على أيدي الإرهاب ويدعمه؟

تحته إنه بازار المبادرات والمزايدات على دماء السوريين وحياتهم، لكن الثابت الوحيد والوصول التي لم تفقد اتجاهها وصوابها هي بوصول الميدان، لأن الميدان هو الميزان، ولولا المبادرة التي يقبض عليها الجيش العربي السوري ويرجع كفة الميزان والميدان لما سمعنا وأرأينا مبادرات، ولولا إنجازاته وعلو كعبه في الميدان لم ولن يُكتَب لأي مبادرة حتى أن تظهر، وإذا ظهرت ما كان لها أن تقرا، ولهذا نرى قرار الجيش العربي السوري الذي لا رجعة فيه هو متابعة عملياته في هزيمة ودحر الإرهاب وادعاه كالأولى وكأنه يقول ولا قول إلا بالعربي السوري إن أي كلام أو مبادرة لا تقطع أسباب الإرهاب والنابج وتحاربه قولاً وفعلًا كأولوية هو كلام في الهواء لا ينتهي إلى الواقعية، وكثيراً ما نسمع مسرح فلان وقال علتنا... لكن صحيح القول هو ما يقوله وسيقوله الجيش العربي السوري وصواب العقل والفعل هو ما يعقله ويفعله حماة الديار، حماهم الله الواحد الجبار...

**وزارة العدل الأميركية تقيد عمليات تتبع مواقع الهواتف المحمولة**

قالت وزارة العدل الأميركية إن الادعاء وكالات إنفاذ القانون الاتحادية تحتاج إلى استصدار أمر تفتيش قبل أن تستخدم أجهزة تتبع مواقع الهواتف المحمولة بمقتضى السياسة التي أعلنتها الوزارة في وقت سابق. وقالت سالي بيتس نائب وزير العدل للصحافيين إن هذه الأجهزة تحاكي أبراج الاتصالات حتى تلتقط معلومات عن موقع الهاتف المحمول وعن المستخدم وهو ما يمكن رجال إنفاذ القانون من ملاحقة المهاجرين والقيام بتحقيقات خاصة بالمخدرات وأنشطة طغل مختلف. وأضافت: «لكننا ندرك أيضاً أن هناك مخاوف في هذا الصدد من عامة الناس متعلقة بالخصوصية. حاولنا أن نحقق التوازن المطلوب». وكان يعقدون الادعاء وكالات تابعة لوزارة العدل ومنها مكتب التحقيقات الاتحادي «FBI» وإدارة مكافحة المخدرات استخدام مثل هذه الأجهزة دون استصدار أمر تفتيش أو تقديم مبررات مقبولة. ويقدّر الاتحاد الأميركي للحرريات المدنية أن هناك 53 وكالة على الأقل في 21 ولاية تستخدم هذه الأجهزة ويقول إن العدد قد يكون أعلى لأن جهات كثيرة تتكتم على شراء هذه الأجهزة. ويقول المدافعون عن الخصوصية إن وكالات إنفاذ القانون يمكن أن تطلع على بيانات أشخاص آخرين أثناء تعقبها لمشتبه به. وسبحناح ممثلو الادعاء وبعض وكالات إنفاذ القانون الأميركية إلى الحصول على ترخيص لتتبع استخدام أجهزة التتبع، وحتى الآن يمكن للمدعين الأميركيين وكالات وزارة العدل ومنها مكتب التحقيقات الاتحادي وإدارة مكافحة المخدرات استخدام اجهزة تحديد المواقع من دون طلب الحصول على ترخيص أو تحديد سبب مختل.

وبموجب الخطوط الإرشادية الجديدة سيتمكن على الوكالات حذف البيانات المنصولة من الهواتف غير المشتبه بالبحث في غضون 30 يوماً. وسكنون هناك استثناءات تستسمح للوكالات الاتحادية باستخدام اجهزة تحديد مواقع الهواتف من دون الحصول على ترخيص مثل وجود «ظروف ملحة».

■ هدى رزق

**عندما يشبه رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي أردوغان بنبيرون**

يعتبرهم جزءاً من الإرهاب. ويقوم بشيطة حزب الشعوب الديمقراطي بزعمه أن هذا الأخير يدعم العمال الكردستاني من أجل إضعافه والاستيلاء على صوته في حال خسرهان تخطي 10م في المئة.

نشن أردوغان الحملة الانتخابية بشكل غير رسمي، إذ صرح أن القوى الأمنية ستأخذ الاحتياطات اللازمة كافة من أجل تأمين سلامة الانتخابات كي لا يتكرر ما حصل في 7 حزيران، أي تاريخ الانتخابات الماضية، وحدد دور الحكومة والقوات المسلحة ووزارة الداخلية التي ستتخذ الإجراءات من أجل تأمين سلامة الانتخابات لكنه المح في الوقت عينه إلى أن الناخبين في الجنوب الشرقي وفي شرق الأناضول لن يكونوا أجراً في خياراتهم الانتخابية بسبب ما أسماه «الأعمال الإرهابية» التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني، ولقد سزيت معلومات تفيد بأن الحكومة سوف تنقل الناخبين إلى مراكز اقتراع أخرى من أجل منع حزب العمال من الضغط عليهم، لكن الأمر ليس بهذه السهولة ويتطلب تعديلاً دستورياً.

وكان صلاح ديمرتاش رئيس حزب الشعوب الديمقراطي قد أكد أن الوضع الأمني سيسبق العملية الانتخابية في شرق وجنوب شرقي الأناضول، وشدد على ضرورة وقف إطلاق النار من الجانبين... يريد أردوغان من حزب العمال إلقاء سلاحه وترك البلاد بسبب تهديد الأمن الأترارك، على حد زعمه، ويهدف بتدقيق الأكراد ضمن. ويعتبر أن حزب الشعوب الديمقراطي الذي نال 80 مقعداً في الخدمة حزب العمال الكردستاني.

مناورات يقودها الرجل من أجل خلق الأوراق على الساحة الانتخابية بعدما سمح لبعض النواب بالترشح لأكثر من ثلاث دورات، إذ أعلن 20 نائباً من أصل 70 نيتهم الترشح نظراً إلى دعمهم بشعبية إن تمكنوا من النجاح في انتخابات الحزب في 12 أيلول.

ويبدو أن مناقشة التدابير التي تسمح للمواطنين بالإدلاء بأصواتهم في ظل الوضع الأمني في شرق وجنوب شرقي الأناضول قد نالت حظاً كبيراً في المجلس الأعلى للأمن وسط تزايد المخاوف المتطرفين.

وفيما يساوي بين محاربة إرهاب «داعش» و«العمال الكردستاني» يحاول حزب العدالة والتنمية اليوم الحصول على الأصوات الأكراد المتدينين إذ يرفع الصوت ضد اليساريين

**غوتيريس: أوروبا تشهد لحظة فارقة في مواجهة أزمة اللاجئين إيطاليا تحت أوروبا على إعادة كتابة قواعد اللجوء**

حفت الأمم المتحدة الاتحاد الأوروبي على استقبال 200 ألف لاجئ على الأقل، داعية إلى تبني تعاط موحد لقضية الهجرة وذلك في وقت يبحث الاتحاد في مبادرة فرنسية المائة لتوزيع منصف.

وشدد المفوض الأعلى للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس في تصريحات أمس على أن ما تواجهه أوروبا اليوم هو أزمة لاجئين وليس ظاهرة من ظواهر الهجرة. وأضاف: «غالبية الناس الذين يصلون اليونان يهربون من مناطق النزاعات مثل سورية والعراق وأفغانستان، وذلك من أجل إنقاذ حياتهم».

واعتبر المسؤول الأممي أن أوروبا فشلت في إيجاد مقاربة مشتركة للرد على الأزمة، وهذا ما أدى إلى معاناة الناس، فيما لقي ما يربو على 2600 شخص مصرعهم وهم يحاولون الوصول إلى القارة الأوروبية عبر البحر الأبيض المتوسط، أما أولئك الذين وصلوا إلى السواحل الأوروبية، فواجهوا «الفضى والإهانات والمخاطر».

وتابع أن «الأشخاص الذين يمكن طلبات حماية صالحة... يجب أن يستفيدوا بعد ذلك من عملية إيواء جماعية بالمشاركة الإزامية لكل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي».

وقال غوتيريس إنه ما من دولة في الاتحاد الأوروبي يمكنها أن ترفض القيام بما عليها وأن على الجميع القيام «بتغييرات جذرية»، للسمح بمزيد من عمليات التوطين والسماح بالدخول على أساس إنساني وتوسيع نطاق إصدار تأشيرات الدخول وبرامج الرعاية والمنع الدراسية والطرق الأخرى للدخول بشكل قانوني.

وأضاف المسؤول الأممي أن صورة الطفل السوري الغريق الذي لا يتعدى عمره ثلاث سنوات ودفنته الأوجاج إلى شاطئ تركيا وانتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي «حركت قلوب الناس في شتى أنحاء العالم»، لكن الاتحاد الأوروبي أخفق حتى الآن في التوصل إلى طريقة مشتركة للتعامل مع الأزمة.

وفي السياق، قالت ميليسيا فليمنغ المتحدثة باسم المفوضية السامية إن بريطانيا تعرض 4000 مكان للاجئين السوريين، وأضاف: «نرحب كثيراً بزيادة أماكن إعادة توطين السوريين في المملكة المتحدة، سكنون هذه الأماكن مهمة بالنسبة لحياة ومستقبل أربعة آلاف شخص».

وكانت فرنسا وألمانيا قد اقدرتا مبادرة

«لتوزيع منصف للاجئين» في أوروبا، ومن المقرر أن يجتمع وزراء الخارجية الأوروبيين اليوم الجمعة في لوكسمبورغ لبحث هذا الملف.

وأعلن قصر الإليزيه في بيان أن المبادرة الفرنسية الألمانية تتعلق بإعادة توزيع اللاجئين بين دول الاتحاد الأوروبي. ولم تذكر الرئاسة الفرنسية في نص البيان كلمة «الحمص».

وأضافت الرئاسة أن هذه المبادرة تهدف أيضاً إلى «ضمان عودة اللاجئين غير الشرعيين إلى بلادهم الأم وتقديم الدعم والتعاون الضروريين مع البلدان الأم ودول العبور».

من جهة أخرى، قال المتحدث باسم الحكومة الألمانية شتيفن زايبيرت في مؤتمر صحافي إن الرسالة إلى رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر ورئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك احتوت على عدد من المقترحات الملومسة بشأن كيفية تصدي أوروبا لازمة المهاجرين.

وتشمل هذه الخطوات إنشاء مراكز استقبال «بالمناطق الساخنة» في إيطاليا واليونان وطلباً بأن تدرس المفوضية ما إذا كانت تجب إقامة مراكز من هذا النوع في دول وهي اليونان وإيطاليا والمجر.»

وتابع تيمرماس: «سنكرر اقتراحنا للدول الأعضاء حتى نتأكد من أننا نملك خريطة للتوزيع ونضع بذلك التضامن الأوروبي موضع التنفيذ لنتأكد من توزيع من يصلون إلى أوروبا بين الدول الأعضاء»، مشيراً إلى أن «المفوضية ستصر على ذلك وأنا واثق أننا نستطيع تحقيق نتائج».

يذكر أن الاتحاد الأوروبي تخلى عن فكرة الحصص لتوزيع اللاجئين في أراضيه في حزيران الماضي، عندما تعهد باستقبال 40 ألف لاجئ، لكن بيانات المفوضية الأوروبية تشير إلى وصول ما يربو على 100 ألف مهاجر جديد منذ ذلك الوقت، فيما بلغ عددهم 5.6 مليون يصلون اليونان. وأوضحت أن 5.6 ألف شخص دخلوا مقدونيا من اليونان أول من أصل، علما بأن التدفق اليومي للمهاجرين لم يتجاوز سابقاً 3 آلاف شخص.

وأكد النائب الأول لرئيس المفوضية الأوروبية أمس أن رئيس المفوضية جان كلود يونكر سيترشح الأسبوع المقبل، مخططاً أوسع لنقل طالبي اللجوء في أرجاء الاتحاد من المجر واليونان وإيطاليا ووقف حصص لكل دولة.

وقال فرانس تيمرماس في تصريحات أذيعت من جزيرة كوس اليونانية: «سيعلم رئيس وزرائها فيكتور أوربان رفضها لفكرة

**كوا ليسا**

تصرّ مصادر عسكرية يمنية على أنّ عدد قتلى الجيشين الإماراتي والسعودي يزيد عن الخمسمئة، وأنّ الإعلان عن دفعات من هذه الخسائر ليس إلا نتيجة لاستحالة مواصلة التعمية والصمت، وأنّ الخسائر ترتفع كلّ يوم، وما يعلن عنه ليس إلا نسبة ضئيلة، لكنها تكشف أنّ الحرب صارت وبالاً على الذين خاضوها والأيام المقبلة ستشهد مزيداً من المفاجآت.



المظلل تقديراتها لعدد طالبي اللجوء إلى البلاد هذا العام إلى نحو 30 ألف شخص بعد تدفق اللاجئين في غضون الأيام القليلة الماضية.

ورفعت الحكومة قبل أسبوعين تقديراتها إلى 15 ألفاً مقارنة مع 3600 العام الماضي، مشيرة إلى أنه خلال الأسبوع الحالي وصل الكثير من طالبي اللجوء آتين من السويد. مستعدة لبحث استقبال حصّة من المهاجرين إليه في هذا العبه.

وقال وزير الداخلية نيبوشيا ستيفانوفيتش إن صربيا «مستعدة للحديث عن استقبال حصّة من المهاجرين ضمن خطة مؤقتة للدول أعضاء الاتحاد الأوروبي». وأضاف: «بصفتنا دولة تريد الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي فإن هذا وقت مناسب لإظهار استعدادنا لتلك المهمة».

وعبر ستيفانوفيتش عن قلقه من تداعيات الإجراءات التي تعتزم المجر اتخاذها لإغلاق حدودها أمام المهاجرين الذين يعبرون من صربيا اعتباراً من 15 أيلول. وقال: «هذا لا يفيد في وقف المهاجرين، مضيفاً أن «المسألة الوحيدة هي كيفية تعاملنا مع ذلك وكيف نستعد لاستقبالهم (المهاجرين)».

الحمص، مؤكدة أن أولويتها تتمثل في حماية حدودها، وذلك مع تزايد تدفق اللاجئين الذين يدخلون أراضيه من صربيا غير العضو في الاتحاد الأوروبي.

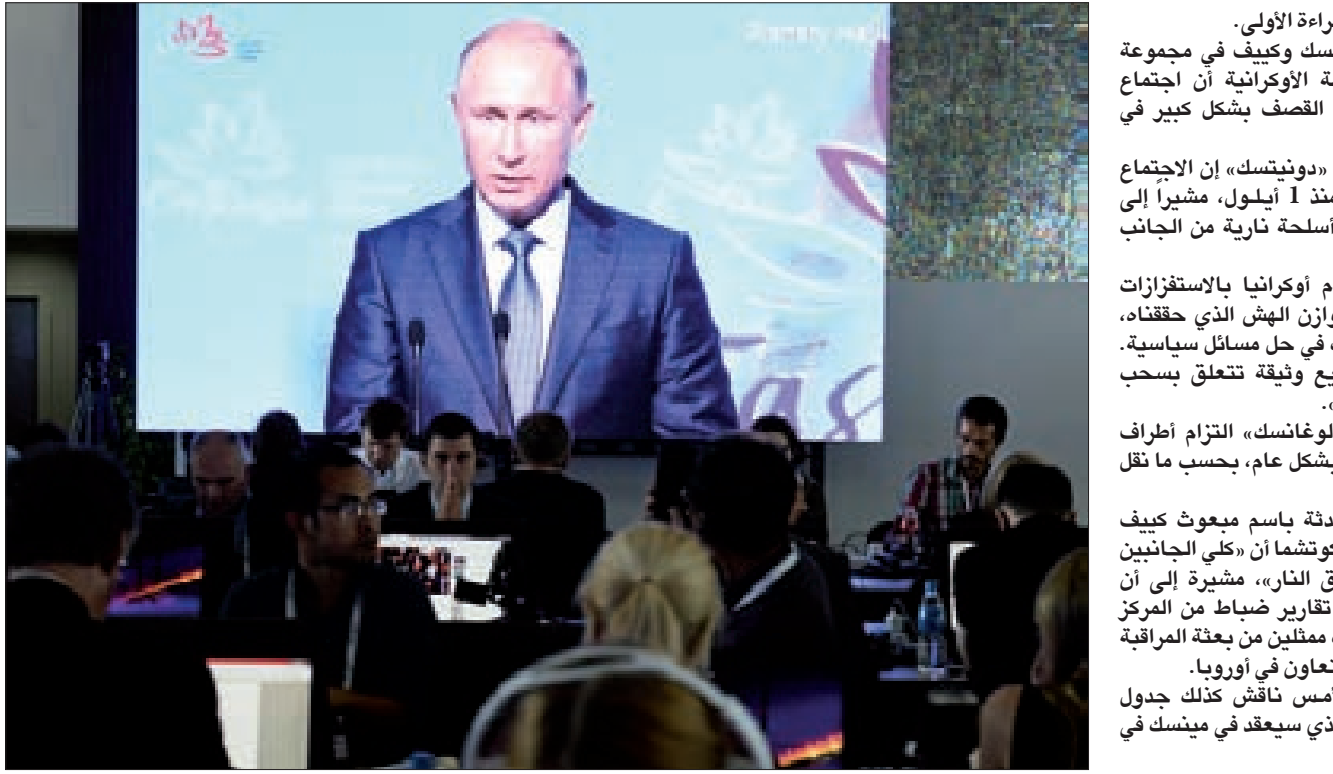
وقال وزير الخارجية الإيطالي باولو جنتيلوني أمس إنه يتعين على أوروبا إعادة كتابة قواعد اللجوء إذا زادت الحفاظ على حرية التنقل فيما تواجه القارة مصاعب التعامل مع وصول مئات الآلاف من المهاجرين.

وفي تصريحات أدلى بها في مؤتمر اقتصادي بمدينة تشيرنوبويف بشمال إيطاليا قال جنتيلوني أن قواعد اللجوء يجب أن تتغير للحفاظ على منطقة «شغنغ» الأوروبية.

وقال: «إذا لم نتفاوض من جديد على لائحة دبلن وحقيقة أن الشخص يدخل أوروبا وليس دولة بعيداً فستنتهي بنا الحال إلى إعادة التفاوض على شغنة وقواعد حرية التنقل وسكنون هذه هزيمة للناس في أوروبا».

ولترام لأحة «دبلن» بالضبط باللجوء ي طالبي اللجوء إلى أوروبا يطلب اللجوء في أول دولة أوروبية يصلون إليها مما يضغط على دول مثل إيطاليا التي يصل إليها الكثيرون عن طريق البحر وكذلك المجر التي يصل إليها المهاجرون برا.

إلى ذلك، ضاعفت الحكومة الفنلندية إلى



**بوتين: تطور الأحداث في أوكرانيا رهن بصبر شعبها على الفوضى الحالية**

**موسكو: محاولات «الناتو» ردع روسيا لا تقود إلا إلى مزيد من التوتر**

يتم تعديل الدستور الأوكراني من خلال التوصل إلى اتفاق مع جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك غير المعترف بهما، مضيفاً أن كييف لا تفعل ذلك.

وأشار الرئيس الروسي إلى أن شروط التسوية الأربعة في أوكرانيا، والتي تتضمن تعديل الدستور ووضع قوانين الانتخابات المحلية بالتنسيق مع دونيتسك ولوغانسك وإقرار قانون العفو العام وتفعيل قانون الوضع الخاص لدونباس، لا تتفق، وأن تطور الأحداث في هذه البلاد سيتوقف على مدى صبر الأوكرانيين على هذه «الفوضى».

وقال إنه يعتبر فرض «إدارة خارجية» على أوكرانيا وتعيين جانب في «جميع المناصب الرئيسية» وكذلك في الأقاليم المهمة «إهانة للشعب الأوكراني». متسائلاً: «ألا يوجد أساس تزيهون وإداريون جيدين في أوكرانيا؟ بل، يوجد».

واعتبر بوتين أن أعمال الشغب أمام مبنى البرلمان الأوكراني الأثنيين الماضي لا ترتبط بتعديل الدستور، لأن التعديلات تحمل طابعاً شكلياً، قائلاً: «في ما يتعلق بذلك الأحداث المأسوية، فأني اعتقد أنها لا تمت بصلة على الإطلاق بتعديل الدستور، لأن كل التعديلات المقترحة اليوم تحمل طابعاً شكلياً بحثاً ولا تغير هيكل السلطات في أوكرانيا».

وأكد الرئيس الروسي أن «التعديلات الدستورية تستغل فقط كذريعة لتصعيد السياسة من أجل السلطة». وكان عسكريان أوكرانيان قتلوا وأصيب نحو 140 شخصاً بجروح نتيجة اشتباكات وانفجار قنابل يدوية الأثنيين أمام مبنى البرلمان في كييف، حيث تظاهر آلاف المحتجين ضد

إقرار البرلمان تعديل الدستور بالقرارة الأولى.

وأعلن ممثلو دونيتسك ولوغانسك وكييف في مجموعة الاتصال الخاصة بتسوية الأزمة الأوكرانية أن اجتماع المجموعة أمس أكد تراجع حدة القصف بشكل كبير في منطقة دونباس.

وقال دينيس بوشيلين مبعوث «دونيتسك» إن الاجتماع بحث قضية وقف إطلاق النار منذ 1 أيلول، مشيراً إلى حالات محدودة لإطلاق النار من أسلحة نارية من الجانب الأوكراني.

وأضاف: «يمكن بالطبع اتهام أوكرانيا بالاستفزازات إلا أن هناك حاجة إلى تعزيز التوازن الفهش الذي حققناه، وستتمثل الخطوة الثانية بعد ذلك في حل مسائل سياسية. وربما سنبحث في 8 أيلول توقيع وثيقة تتعلق بسحب الأسلحة من عيار يقل عن 100 م.».

من جانب آخر، أكد مبعوث «لوغانسك» التزام أطراف النزاع في شرق أوكرانيا بالهدنة بشكل عام، بحسب ما نقل مركز لوغانسك الإعلاني.

كما أعلنت داريا أوليفر المتحدثّة باسم مبعوث كييف الرئيس الأوكراني الأسبق ليونيد كوتشما أن «كفي الجانبين يلتزمان عموماً نظام وقف إطلاق النار»، مشيرة إلى أن هذا الاستنتاج يقوم على أساس تقارير ضباط من المركز المشترك للرقابة والتنسيق وكذلك ممثلين من وحدة المراقبة الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأضافت أوليفر أن اجتماع الأمم ناقش كذلك جدول أعمال اجتماع مجموعة الاتصال الذي سيعقد في مينسك في 8 أيلول.